

منظمة العمل العربية

تأثير أحداث « 11 » سبتمبر / أيلول ٢٠٠١  
على الاقتصادات العربية  
وقضايا العمل العمال

## المحتويات

### \* أحداث ١١ سبتمبر / أيلول وتأثيراتها المختلفة :

- ٢ - فاتورة الخسائر المادية .....
- ٣ - التعويضات وخسائر الطيران .....
- ٤ - ارتفاع البطالة .....
- ٥ - أسواق المال .....
- ٥ - مرحلة الركود والكساد الاقصادى .....
- ٧ - الآثار المعنوية والنفسية .....
- ٩ - بروز روح الكراهية والعنصرية ضد العرب والمسلمين .....

### \* تأثير أحداث ١١ سبتمبر / أيلول على الاقتصادات العربية :

- ١١ -١ فى مجال البورصة والاستثمارات .....
- ١٤ -٢ قطاع النفط والغاز .....
- ١٥ -٣ القطاع المالى والمصرفى .....
- ١٥ -٤ السياحة والطيران والنقل البحرى والتأمين .....
- ٢٠ -٥ قطاع التجارة والصناعة .....

### \* تأثير أحداث ١١ سبتمبر / أيلول على أوضاع العمل والعمال :

- ٢٢ - تقليص فرص العمل وزيادة معدلات البطالة .....
- ٢٣ - العمال العرب المهاجرون .....
- ٢٣ - مستقبل الاصلاح الاقصادى .....
- ٢٤ - تنامى روح الكراهية والحقد والعنصرية .....
- ٢٥ - حوار الحضارات .. تواصل لا صراع .....

### \* الخلاصة

« أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ »  
وتأثيراتها المختلفة

- تمهيد :

أصبح يوم ١١ سبتمبر / أيلول عام ٢٠٠١ يوما حاسما فى تاريخ البشرية ، ولا نبالغ إذا قلنا بأن الألفية الثالثة إذا كانت قد بدأت فلكيا فى ١/١/٢٠٠١ فإنها بدأت عمليا يوم ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ .

ففى هذا اليوم تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كارثة حقيقية زلزلت أركانها وحطمت رموزها الاقتصادية والعسكرية وكسرت أنفها وهيبتها كقائدة للعالم بدون منازع بما تملكه من قوة اقتصادية يجسدها **مركز التجارة العالمى** ببرجيه اللذين يلامسان السحاب فى مانهاتن على شاطئ نيويورك إضافة إلى القوة العسكرية القاهرة التى يجسدها **مبنى البنتاجون** بعد أن ترسخت فى أذهان الأمريكان أن بلادهم بمنأى عن أى عمل تخريبي نظرا إلى موقعها الجغرافى الفريد كقارة نائية وأمنة بما تملكه من أجهزة أمنية وتكنولوجيا متطورة لا يمكن الوصول إليها إلا بالصواريخ عابرة القارات ، وعليه فإنها أصبحت من أكثر دول العالم أمنا واستقرارا وجذبا للاستثمارات الدولية وعاصمة للمال والاقتصاد العالمى ومحورا للسياسة الدولية ومركزا للقوة العسكرية وحامية لحقوق الانسان وغير ذلك من الصفات .

وأمام هذا الواقع الدولى جاءت أحداث ١١ سبتمبر / أيلول بمثابة زلزال عنيف زلزل نظرية الأمن الأمريكى وحطم شعور القوة والغطرسة العسكرية وأصاب الاقتصاد الأمريكى بخسائر فادحة فاقت كل تصور وأصاب مختلف القطاعات الاقتصادية بالشلل التام وامتدت آثارها لتتطال مختلف بلاد العالم ومن بينها بلداننا العربية .

**الآثار الناجمة عن أحداث ١١ سبتمبر / أيلول على الولايات المتحدة الأمريكية :**

**فاتورة الخسائر المادية :**

أعلن مكتب المحقق المالى الأمريكى أن تدمير برجى مركز التجارة العالمى وأعمال ازالة الركاب والترميمات وفقدان الوظائف ومختلف الأرباح رفع فاتورة الخسائر إلى ما يتراوح بين ٩٠ و ١٠٥ مليار دولار ، حيث أن خسائر التدمير المباشرة للمبانى والمعدات تم تقديرها بمبلغ ٣٤ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الأضرار المباشرة الناجمة عن التدمير ( مثل توقف الأجور وبدلات الإيجار ) نحو ٦٠ مليار دولار تقريبا ) .

وتبلغ تكلفة إعادة بناء برجى مركز التجارة طبقا لتقديرات المحقق المالى الأمريكى - نحو سبعة مليارات دولار ، رغم عدم وضوح الرؤية حتى الآن عما إذا كانت واشنطن ستعيد بناءهما مرة أخرى أم لا ، بينما تبلغ كلفة اصلاح وترميم المنشآت المتضررة المجاورة للبرجين المنهارين حوالى ١٢ مليار دولار ، بالإضافة إلى تكاليف اصلاح انفاق المترو وخطوط الاتصالات التليفونية وشبكات الكمبيوتر المضارة والتي تبلغ تقديراتها نحو خمسة مليارات دولار .

وقدرت دراسة المحقق المالى الأمريكى الخسائر المترتبة على مقتل نحو ٥٦٠٠ شخص فى الهجوم ( وهى التكلفة الأصعب من وجهة النظر الأمريكية ) بنحو ١١ مليار دولار ، على أساس حساب التأمينات وسنوات العمل المتبقية لهؤلاء الأ أن رقم الخسائر البشرية قد انخفض إلى حوالى ثلاثة آلاف شخص بعد مرور مائة يوم على أحداث ١١ سبتمبر / أيلول .

وفى الوقت الذى أنفقت فيه الإدارة الأمريكية أكثر من مليار دولار لازالة الانقاض ، إلا أن المحقق المالى توقع ارتفاع فاتورة ازالة الانقاض إلى ٦ مليارات دولار خلال الأشهر التسعة القادمة ، بينما سترتفع التكلفة الإجمالية لساعات عمل رجال الشرطة والاطفاء الذين عملوا فى رفع الانقاض إلى ٦.٣ مليار دولار . بالإضافة إلى ٦.٣ مليار أخرى للمعدات المستخدمة .

وقد اتسمت التقديرات المتعلقة بالتعويضات وإعادة البناء بقدر كبير من التفاوت ، رغم أنها صدرت فى معظمها عن مسئولين رسميين ومؤسسات متخصصة ، حيث تراوحت تلك التقديرات بين ٥٠ و ١٠٠ مليار دولار للتعويضات وإعادة البناء مجتمعين وبين ٣٠ و ٧٠ مليارا فيما يتعلق بالتعويضات فقط .

### **التعويضات وخسائر الطيران :**

من غير الممكن عمليا تحديد رقم مؤكد للخسائر المالية ، ألا أن التقديرات تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ مليار دولار وتشمل تعويضات التأمين على الحياة والرعاية الصحية والصدمات النفسية من جراء الحادث ، وعمليات إعادة البناء ، وتعويضات الرواتب وتعطل الأعمال . ويتفق جميع المحللين على شئ واحد ، ألا وهو **أن شركات التأمين وشركات إعادة التأمين ستعرض للافلاس** ، فضلا عن تعرض العديد من الكيانات الاقتصادية الكبرى لهزات عنيفة قد تؤدى إلى افلاسها فى نهاية الأمر ، سواء فى داخل الولايات المتحدة أو فى خارجها ، وهو الأمر الذى حدث فعليا مع شركات الطيران وعلى سبيل المثال ما حصل لشركة سويس إير ، هذا بالإضافة إلى أن شركات الطيران الأمريكية والعالمية هى الأكثر تضررا أو اكتواء بنار الهجمات على الولايات المتحدة ، حيث أعلن " فيل كونديت " رئيس شركة

« بوينج » أنه يتوقع أسوأ موجة افلاس لشركات الطيران الأمريكية ، التي تخسر مليار دولار يوميا (!!) وهو الأمر الذى أدى إلى الاستغناء عن نحو ١٠٠ ألف من العاملين بهذه الشركات خلال شهر واحد فى الولايات المتحدة وحدها !! .

وقد حدث نفس الأمر مع شركات الطيران العالمية الأخرى خارج الولايات المتحدة ولكن بدرجات متفاوتة وقد أعلنت الرابطة الدولية للنقل الجوى ( إياتا ) إن شركات الطيران العالمية تواجه خسائر كبيرة نتيجة الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة تتمثل فى ضياع إيرادات محتملة قيمتها عشرة مليارات دولار وارتفاع التكاليف .

وقال وليام غيلارد المتحدث باسم إياتا التى تضم فى عضويتها ٢٦٦ شركة للطيران إن الشركات قد تواجه أيضا خسائر قياسية هذا العام فى أعقاب الهجمات .

وكانت الهجمات قد تسببت فى وقف أعمال نحو أربعة آلاف شركة طيران من بين شركات الطيران التجارية فى العالم وعددها ١٢ ألفا . وتقول إياتا إن حجم سوق الطيران يبلغ نحو مليار دولار يوميا .

### ارتفاع البطالة :

دفعت هذه الأضرار الفادحة بالشركات وخاصة شركات الطيران إلى البدء بتسريح أعداد كبيرة من موظفيها وتقليص أعداد رحلاتها لمواجهة هذه الخسائر . وتشير الأرقام الأولية إلى **اعتزام الشركات الأمريكية تسريح أكثر من ١٠٠ ألف موظف فى الشهور المقبلة .**

**شركة بوينج عملاق صناعة الطائرات أعلنت عن خطة لتسريح ٢٠ إلى ٣٠ ألف من العاملين لديها وهو ما يشكل نحو ٣٠٪ من قوتها العاملة بسبب تقديرات بتراجع الطلب فى سوق الطيران العالمية .**

وقد أعقب إعلان بوينج إعلان آخر من أكبر شركتى طيران أمريكيتين بتسريح ٢٠ ألف موظف من كل منهما فى وقت قالت فيه شركات صناعة قطع غيار الطائرات بأن مبيعاتها ستشهد العام المقبل **تراجعا بأكثر من ٥ مليار دولار .**

وفى أوروبا لم يكن الحال أفضل بكثير فقد بدأت الشركات هناك بالإعلان عن خفض فى مستويات عمالتها كان أولها شركة الخطوط الجوية البريطانية أكبر شركة طيران فى أوروبا إذ أعلنت عن تسريح أكثر من ٥٢٠٠ موظف إضافة إلى نحو ألفين آخرين كانت أعلنت عنهم قبل الهجمات . أما الشركات الرئيسية الأخرى فقد أوقفت العمل بخطط لتوظيف مزيد من العاملين وأصدر بعضها كشركة لوفتهانزا الألمانية تقديرات بأن خسائرها لهذا العام قد تصل إلى ٧٥٠ مليون دولار .

من ناحية أخرى واصلت أسهم شركات الطيران العالمية انخفاضها بينما توقع المستثمرون مزيداً من الخسائر بعد الهجمات المدمرة التي شهدتها الولايات المتحدة .

### **أسواق المال :**

وكانت أسواق المال هي الأكثر تضرراً وفداحة من الهجمات ، حيث تهاوت المؤشرات وانهارت قيمة الأسهم والسندات فى بورصات العالم بينما بلغت خسائر الأوراق المالية فى بورصات الولايات المتحدة وحدها ٤ « ترليون » دولار كان نصيب بورصة نيويورك وحدها ٧٠٠ بليون دولار .

لكن بعض المحللين الماليين اعتبروا أن هذه الخسائر مؤقتة ، وورقية ، وأن أسواق المال سوف تستعيد عافيتها بالتدرج إلا أن ذلك لا يمنع من حدوث انهيارات ضخمة للكیانات الاقتصادية الكبرى والمتوسطة والصغرى على حد سواء !! .

وقد أُلقت الأوضاع بظلالها على الأسواق المحلية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

### **مرحلة الركود والكساد الاقتصادى :**

أما عن الوضع الاقتصادى العام فى الولايات المتحدة ، فإنه ينتقل من سيئ إلى أسوأ ، رغم ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكى ، الذى يبلغ ١٠ « تريليون » دولار ويؤكد المحللون أن الاقتصاد الأمريكى الذى كان يمر بظروف غير طيبة قبل ١١ سبتمبر / أيلول ، يتجه بقوة إلى الركود على كافة المستويات ، وهو ما دفع " الآن جرينسبان " رئيس الاحتياطي الفيدرالى الأمريكى ( البنك المركزى ) إلى الاعتراف بأن الهجمات أصابت صميم الاقتصاد الأمريكى ، لكنه أعرب فى نفس الوقت عن ثقته فى قدرة الولايات المتحدة على تجاوز الأزمة !

من جانبها أكدت صحيفة « وول ستريت جورنال » الاقتصادية الأمريكية الشهيرة أن الاقتصاد الأمريكى قد دخل بالفعل مرحلة ركود ربما تستمر حتى نهاية العام .

### **العالم مهدد بأسوأ كساد منذ الحرب العالمية :**

قال الاقتصادى البريطانى روجر بوتل إن العالم قد يكون على شفا الانزلاق إلى أسوأ كساد اقتصادى يشهده منذ الحرب العالمية الثانية وأن الولايات المتحدة قد تنزلق إلى كساد حاد .

وقال بوتل رغم أن الكساد سيعزى لهجمات ١١ سبتمبر / أيلول على الولايات المتحدة فإن العالم كان فى طريقه إلى مواجهة مصاعب اقتصادية حتى قبل الهجمات .

وأضاف بوتل فى مقاله " ربما يكون العالم على حافة أسوأ كساد اقتصادى منذ الحرب العالمية الثانية . وفى أمريكا سيخذ الكساد شكلا مباشرا وشديدا ، أما فى اليابان وجزء كبير من آسيا فإن الاقتصاد يعانى من الكساد دون أية احتمالات بتحسن فورى " .

### **فى أعقاب أحداث أمريكا العالم الرأسمالى يهب لحفظ الثقة بنظامه الاقتصادى :**

هب واضعو السياسات المالية والبنوك المركزية فى شتى أنحاء العالم إلى اتخاذ جملة من الإجراءات كى لا تؤدى الهجمات المدمرة التى تعرضت لها الولايات المتحدة إلى زعزعة ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين وسقوط العالم فى هاوية الكساد الاقتصادى .

وكان روبرت ماكتير رئيس البنك المركزى لدالاس يتحدث باسم كثيرين عندما قال إن من السابق لأوانه تحديد التأثير الاقتصادى للهجمات . وقال ؛ الأمر لن يتوقف على ما حدث بقدر ما يتوقف على رد فعلنا " .

وأبدى ماكتير تفاعلا بشأن التوقعات الاقتصادية قائلا إن التاريخ أثبت أن رد فعل الأسواق للكوارث لايدوم طويلا . وشاركه هذه الرؤية كثير من المحللين والبنوك الاستثمارية إذ وصف بنك مورغان الهجوم بأنه ضربة قوية للاقتصاد لكنها عارضة .

ويرى الخبراء أن الآثار الاقتصادية على المدى الطويل تتوقف على الرد السياسى والعسكرى الأمريكى على الهجوم ، فإذا كان الرد على " جماعات إرهابية " محدودا كان التأثير على الاقتصاد محدودا أيضا .

وأضاف البنك يقول " على النقيض من ذلك فإذا إمتد الصراع ليشمل دولا أخرى وخاصة إذا كانت دولة منتجة للنفط فستكون له عواقب وخيمة .

### **تحرك جماعى :**

فى هذه الأثناء قال المتحدث باسم الحكومة اليابانية إن من الطبيعى أن تعمل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى على التنسيق فيما بينها من أجل ضمان الاستقرار المالى العالمى فى أعقاب أحداث أمريكا .

وأصدر وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية فى مجموعة السبع بيانا عقب الأحداث تعهدوا فيه بضمان عدم السماح بتفاقم المسألة وتعطل الاقتصاد العالمى وقالوا إنهم يقفون على أهبة الاستعداد لأخذ أى إجراءات ضرورية .

وأعطى صندوق النقد الدولي قدرا إضافيا من التفاؤل بقوله إنه لا يتوقع أن يكون للهجمات المدمرة سوى تأثير محدود على الاقتصاد العالمى وأنه يقف جاهزا لم يد العون لأى دولة تحتاج ذلك .

### **إجراءات عملية :**

وعلى الصعيد العملى تحركت البنوك المركزية لتوفير السيولة فى الأسواق وضح البنك المركزى فى كل من الولايات المتحدة واليابان والبنك المركزى الأوروبى ما لا يقل عن ١٢٠ مليار دولار فى النظام المصرفى فى أوائل نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠١ .

كما ضخ البنك الأمريكى وحده ٣٨ مليار دولار فى النظام المصرفى وهو ما يعادل نحو عشرة أمثال المتوسط اليومى .

### **تأثير الأحداث عالميا :**

هذا الوضع انعكس بدوره على كافة الدول التى تعتمد فى اقتصادياتها على الأسواق الأمريكية ، وبالذات دول شرق آسيا مثل كوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا وأندونيسيا والهند والصين ، حيث يتوقع الخبراء أن تتعرض اقتصاديات معظم هذه الدول للانهياء البطئ الذى بدأت ملامحه فى الظهور جلية وواضحة بالفعل !

وفى محاولة لانقاذ الوضع ، قام بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى بخفض أسعار الفائدة إلى أقل من ٥,٢٪ وهو أدنى مستوى لها منذ ٤٠ عاما لتشجيع الاستثمارات ، وقرار خطة لضخ نحو ٧٠ مليار دولار فى شرايين الاقتصاد الأمريكى ، إلا أن ذلك لم يحل دون تدهور الوضع فى ظل حالة الرعب التى تنتاب دوائر المال الأمريكية والعالمية منذ ١١ سبتمبر / أيلول الماضى !!

### **الآثار المعنوية والنفسية :**

وقد رافق هذه الخسائر المالية آثار معنوية أكثر إيلاما وأشد قسوة فقد دمرت هذه العمليات الانتحارية كبرياء وغرور ومهابة الدولة العظمى التى تقود العالم فى القرن الحادى والعشرين . فأفقدتها توازنها ورشدها لعدة أيام ولا تزال البيانات والاحصاءات تتوالى لتؤكد جميعها على المصاعب الجمة التى يمر بها الاقتصاد الأمريكى ولتؤكد عمق الركود الاقتصادى الذى أصبح حقيقة واقعة نتيجة أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ومما ضاعف سياسة الركود هذه الحالة الهستيرية والعصبية التى يعيشها المواطنون الأمريكيون والتي زادت حدتها أخيرا بعد الاعلان عن احتمال تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم بيولوجى واسع وهذا ما أكدته أنباء انتشار ميكروب وباء الجمره الخبيثة عن



طريق البريد ووفاة عدد ممن أصابهم هذا الميكروب مما دفع الإدارة الأمريكية لاجتياز مقر الكونغرس أمام المواطنين الأمريكيين لأول مرة فى التاريخ إضافة إلى الإجراءات الصحية والأمنية التى اتخذتها الأجهزة المختصة مما زاد وضاعف من حالة الهستيريا والقلق الذى لازم الشعب الأمريكى منذ أحداث ١١ سبتمبر / أيلول .

هذا الشعب الذى عاش سنوات طويلة تحت شعور الهيبة الأمريكية قائدة العالم الحر ذات الاقتصاد الأقوى فى العالم والترسانة العسكرية الأعظم .. وهم يشاهدون رموزها الاقتصادية والعسكرية تتهاوى أمام أعينهم وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع عبر القنوات الفضائية ، مما تسبب فى إصابتهم بالهلع والخوف والهستيريا وعدم الثقة والأمان مما دفع بعضهم للجوء إلى الكنائس والاعتراف بخطاياهم أمام رجال الدين .

كما أن مبيعات السلاح الشخصى ارتفعت ٤٠٠٪ بعد ساعات من أحداث ١١ سبتمبر / أيلول كما أصاب الفزع الشعب الأمريكى بعد ارتفاع أسعار البترول مما دفعهم للوقوف فى طوابير طويلة للحصول على حاجتهم من البنزين . وقد أمتد الذعر إلى رجال الأعمال والغاء رحلات الطيران مما أصاب أمريكا بالشلل .

### **فى استطلاع جديد : الاعتداءات تركت أثرا عميقا على نفسية الأمريكيين :**

كشف استطلاع للرأى أجراه باحثون أمريكيون بعد شهرين من الأحداث أن الاعتداءات تركت أثارا عميقة ودائمة على الأمريكيين من بينها مشاعر من التوتر المتنامى والتخوف الكامن من وقوع اعتداءات جديدة والخوف المستمر من السفر .

وأعرب أكثر من ثلث الذين شملهم الاستطلاع عن قلقهم من وقوع اعتداءات جديدة يمكن أن تشمل أفراد عائلاتهم و٤٩٪ أن تشمل الحى الذى يقطنون فيه وأعلن ٤٧٪ منهم أنهم يخشون وقوع هجمات بالأسلحة الجرثومية وإن كان مستوى التوتر قد شهد انخفاضا بين السكان ، فهو لا يزال مرتفعا إذ أن ٣٠٪ من الأمريكيين يؤكدون أنهم يعانون أحد أعراض أو عدة أعراض نفسية و٣٨٪ يقولون إنهم يشعرون بالتوتر أكثر من السابق .

وإضافة إلى ذلك أشار ٣٠٪ من الأمريكيين إلى أنهم بدأوا يشعرون منذ الاعتداءات بنوع من الاحباط .

وكذلك الخوف من السفر لا يزال شديدا إذ أن ٤٦٪ يقولون إنهم يترددون الآن فى السفر على متن

الطائرات و٦٠٪ فى السفر إلى الخارج .

وبحسب الباحثين كشف التحقيق رغبة أقل من التنقل بوسائل النقل العام سواء كانت الطائرات أو الحافلات أو مترو الانفاق أو القطارات .

وأكد الباحثون أن هذا الاستطلاع الذى أجرى بين الرابع من نوفمبر / تشرين الثانى والخامس من ديسمبر / كانون الأول لدى عينة من ١٢٣٢ شخصا يعتبر أكثر التحقيقات شمولاً حول هذا الموضوع .

### **بروز روح الكراهية والعنصرية ضد العرب والمسلمين :**

أن الولايات المتحدة جميعها حكومة وشعباً ومؤسسات أصبحت من هول الصدمة وفداحة الخسائر تحدث عن الانتقام وتوجيه التهم جزافاً للعرب والمسلمين لتوجيه أنظار الشعب الأمريكى إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية حتى قبل البدء فى التحقيقات ومعرفة نتائجها .. هذا العداء الذى وصل ذورته باعلان كبار المسئولين الأمريكيين والأوروبيين بتصريحات غير مسئولة تدعو إلى صراع الحضارات وتأجيج العداء ضد الدين الإسلامى والثقافة الإسلامية هذه الحملة العدائية التى إمتدت من أمريكا إلى الدول الأوروبية وكافة الدول الأخرى التى تسير فى فلك السياسة الأمريكية **والتي تلعب فيها إسرائيل والقوى الصهيونية دور المحرك لتأجيج العداء ضد العرب والمسلمين لتحقيق أهدافها الدنيئة واستمرار قمعها للانتفاضة الفلسطينية الباسلة .**

وقد تتوجت السياسة الأمريكية بتشكيل تحالف دولى لمواجهة الارهاب أسفر عن تجميد الأموال العربية والاسلامية لجمعيات ومؤسسات وأفراد تقدر بـ ٢٤ مليار دولار وبلغت هذه السياسة ذروتها فى شن الحرب على أفغانستان فى ٧ أكتوبر/ تشرين الأول أطلق عليها البعض " **أولى حروب القرن** " الهدف المعلن عنها هو ضرب نظام طالبان فى أفغانستان وتدمير تنظيم القاعدة واعتقال أسامة بن لادن المشتبه فى أنه وراء أحداث ١١ سبتمبر / أيلول .. والهدف غير المعلن من وراء هذه الحرب هو **تعزيز الوجود الأمريكى فى قلب اسيا للتحكم فى طريق الحرير وفرض هيمنتها على دول وسط اسيا للسيطرة على المخزون البترولى الضخم فى بحر قزوين وتحجيم الصين وروسيا والحد من امتداد نفوذهما إلى هذه المنطقة الهامة وخاصة بعد أن حقق الاقتصاد الصينى معدلات نمو مرتفعة وتطور تكنولوجى غير مسبوق فى ظل كتلة بشرية هى الأكبر فى العالم وتتطلع لدور أكبر على الساحة الدولية .**

## مبيعات هائلة للكتب الإسلامية واهتمام منقطع النظير بالاسلام فى الولايات المتحدة وأوروبا :

ذكر تقرير لـ " رويترز " أن هجمات ١١ سبتمبر / أيلول المدمرة على نيويورك وواشنطن ثم الحرب فى أفغانستان أدت إلى إقبال منقطع النظير للتعرف على الاسلام .

وقد أرسل المجلس الاسلامى الأمريكى بعد الأحداث إلى وكالات حكومية نحو ١٠ آلاف نشرة ملونة تشرح المبادئ الأساسية للاسلام الذى يدين به أكثر من مليار نسمة فى جميع أرجاء العالم ، وأوسع الأديان انتشارا فى الولايات المتحدة ، وقالت المتحدثة باسم المجلس أنه فى ١٢ و ١٣ سبتمبر / أيلول لم يتوقف الهاتف عن الرنين . كل الناس يطلبون معلومات عن الاسلام أو يريدون التعبير عن آرائهم ، وأغلبهم كانوا متعاطفين وأضاف أنها ذهلت بتنامى الاهتمام فى كل ما يتعلق بالاسلام من أسئلة أساسية عن مبادئه وقالت إن المجلس يشعر بالارتياح للمساحات الكبيرة والبرامج الكثيرة التى خصصتها وسائل الاعلام الأمريكية الرئيسية عن الاسلام وسبعة ملايين مسلم فى الولايات المتحدة .

وأشارت إلى أن الأمريكيين يشاهدون كل يوم أنباء وبرامج عن الاسلام لم ترها اطلاقا من قبل . وحتى العام الماضى كان صعبا جدا الحصول على معلومات عن الاسلام ، وكان الأمر يتطلب ساعات طويلة من البحث على مواقع الانترنت ، أما الآن فإنها فى كل مكان .

وفى محاولة لامتنعاص روح العداء والكراهية للمسلمين الأمريكيين **فقد هنا الرئيس جورج بوش المسلمين بمناسبة عيد الفطر السعيد** ونوه بدور الاسلام فى الحضارة الانسانية وأشاد بمبادئ التسامح والمحبة التى يدعو إليها الاسلام . كما استقبل عددا من الأطفال المسلمين فى البيت الأبيض وقدم لهم كعك العيد بمناسبة عيد الفطر السعيد وكذلك فعل تونى بليير رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الألمانى الذى زار أحد المساجد وخاطب المصلين بروح مملوءة بالمحبة والتسامح وهذه مؤشرات على عودة الأمور إلى طريقها الصحيح .



## تأثير أحداث السبتمبر / أيلول ٢٠٠١ على الاقتصادات العربية

بعد هذه المقدمة التي لا بد منها حول أحداث ١١ سبتمبر / أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية والخسائر الفادحة التي لحقتها بالاقتصاد الأمريكي في مختلف قطاعاته والتي تلقى بظلالها على الاقتصاد العالمي وخاصة الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمة ذلك بلداننا العربية بشكل خاص التي تعتمد في صادراتها و وارداتها على الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الدور المحوري الذي يلعبه الاقتصاد الأمريكي في حلبة الاقتصاد الدولي .

وسوف تتأثر الدول العربية بأحداث ١١ سبتمبر / أيلول مثلها مثل باقي دول العالم على ضوء علاقات كل دولة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الاقتصاد العالمي عموما عبر التجارة والسياحة والطيران والاستثمار والخدمات بل لا نبالغ إذا قلنا بأن الاقتصادات العربية ستكون الأكثر تضررا من غيرها من الدول لاعتماد معظم دولها على تصدير النفط والغاز والاستيراد والتصدير من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن ارتباط معظم عملات الدول العربية بالعملة الأمريكية وسنحاول جاهدين تسليط الأضواء على أبرز المجالات والقطاعات الاقتصادية والخدمية الأكثر تضررا من نتائج أحداث ١١ سبتمبر / أيلول .

### أولا : في مجال البورصة والاستثمارات :

(١) **البورصات العربية** : مثل كل البورصات العالمية التي تتأثر بأى توترات سياسية وأمنية في البلدان العربية ، أو في المراكز الاقتصادية الكبرى في العالم ، فقد تعرضت لموجة من التراجع بسبب العوامل السلبية التي خلفتها أحداث ١١ سبتمبر / أيلول وتوقعات الخسائر على ضوء الركود الاقتصادي المرجح في الولايات المتحدة ، والمحتمل اتساع نطاقه عالميا أو بسبب الخسائر الفعلية التي تعرضت لها شركات مدرجة في البورصات العربية وبالذات تلك العاملة في مجالات السياحة والطيران والصناعات والخدمات المرتبطة بها .

وحسب البيانات الواردة في مؤشرات الأسواق الصاعدة بمجلة « الايكونوميست » البريطانية فإنه خلال ثلاثة أسابيع من الأحداث الأمريكية تراجع المؤشر المعبر عن حركة أسعار الأسهم المصرية بما

يزيد على ١٢٪ وفقدت الأسهم المصرية نحو مليارى دولار من قيمتها السوقية ، أما أسواق الأسهم الخليجية التى يبلغ رأسمالها نحو ١٦٨ مليار دولار ، فإن خسائرها كانت أكبر ، حيث فقدت الأسهم الكويتية خلال يومين فقط من التعاملات بعد الأحداث نحو ٢,٥ مليار دولار من قيمتها السوقية ، وفقدت الأسهم السعودية أكثر من ضعف هذا الرقم خلال الأسبوع الأول من الأحداث ، وفى نفس الاتجاه تراجعت أسعار الأسهم فى الأردن والمغرب والبحرين وباقى البورصات العربية . وتقدر خسارة أسواق المال الخليجية بحوالى ١٠ مليار دولار جراء أحداث ١١ سبتمبر / أيلول .

لكن من الضرورى الإشارة إلى أن التراجع أو الخسائر فى أسعار الأسهم ، هى خسائر دفترية بمعنى أن الأصول العينية ما زالت كما هى ، والذى تغير هو قيمة الأوراق ( الأسهم ) نتيجة ضعف المعنويات وحالة عدم التيقن بشأن المستقبل فى سوق قائمة على الحسابات المستقبلية ، وتبدأ الخطورة الحقيقية على الاقتصاد عندما تصل الخسائر فى الأسهم إلى مستويات تثير الاضطراب فى الاقتصاد الحقيقى ، أو تدفع بعض وحداته إلى الانهيار .

**(٢) الاستثمارات العربية :** تعرضت الاستثمارات العربية فى البورصات الأجنبية لخسائر ناجمة عن التدهور العام الذى أصاب أسعار الأسهم فى تلك البورصات بسبب أحداث ١١ سبتمبر / أيلول وبالذات فى البورصة الأمريكية والبورصات الأوروبية واليابانية ، ويشير مؤشر " مورجان ستانلى " لبورصات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة (٢٤ دولة ) إلى أن أسعار الأسهم المدرجة فى بورصات تلك الدول قد تراجعت بنسبة ١٠,٩٪ منذ وقوع الأحداث وحتى نهاية شهر سبتمبر / أيلول .

ويملك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة فى الخارج وتتفاوت التقديرات بشأنها بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليار دولار ، وتتوزع هذه الاستثمارات بين استثمارات مباشرة متنوعة واستثمارات غير مباشرة فى الأسهم والسندات وودائع مصرفية ، وهى فى مجملها ستعرض للخسائر ، لأن الأسهم تراجعت أسعارها ، وهى مرشحة للمزيد من التراجع والتذبذب لدى حدوث أى تداعيات جديدة للأمة الأمريكية ، أما الودائع المصرفية فإن الفائدة عليها تراجعت بسبب قيام البنك المركزى الأمريكى والبنوك المركزية الأوروبية بخفض سعر الفائدة لانعاش اقتصاداتها وتفادى دخولها منحدر الركود .

أما الاستثمارات المباشرة فإنها ستعرض لضغوط قوية بسبب التدهور الذى بدء بالفعل بضرب الاقتصاد الأمريكى الضخم الذى يشكل ٢٨,٩٪ من الاقتصاد العالمى ( البنك الدولى تقرير عن

التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ ) ، فهذا الاقتصاد الضخم سيسهم عبر علاقاته الدولية الواسعة ، فى إيجاد حالة تباطؤ اقتصادى عالمى ، وركود فى بعض البلدان ، وكل ذلك سوف يؤثر سلبيا على الاستثمارات العربية المباشرة فى الولايات المتحدة وأوروبا ، وفى البلدان ذات العلاقة الوثيقة بهما ، هذا فضلا عن أن الاستثمارات العربية فى هذه البلدان قد تتعرض لمواقف عنصرية تؤدى لتعرضها لخسائر مضاعفة .

وإذا كانت عودة الأموال العربية من الخارج هو مطلب عربى دائم ، فإن الاعتبار الاقتصادية تتطلب التغاضى عن هذا المطلب مؤقتا ، لأن الخروج فى الوقت الراهن ينطوى على خسائر فادحة على الأرجح ، مما يستدعى الانتظار لحين تحسن الوضع الاقتصادى فى الغرب بشكل يتيح الخروج من أسواقه بدون خسائر ، وإن كان من الضرورى تأكيد أن المناخ الاقتصادى والاجتماعى فى الغرب بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ أصبح غير موات لتدفق أى استثمارات عربية جديدة للغرب من زاوية مصلحة هذه الاستثمارات وحققها فى التعامل بشكل عادل .

وبالمقابل فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، التى تتدفق إلى البلدان العربية ، سوف تتراجع على ضوء حالة المخاوف التى ولدتها الأحداث الأمريكية . والتى تعرقل حركة الاستثمارات عبر بلدان العالم عامة ، إلى المنطقة العربية وبصفة خاصة فى ظل الربط الغربى بين الإرهاب وبين العرب والمسلمين بشكل جائر من قبل الاعلام الغربى هذا الربط الذى تسانده بعض التصريحات العنصرية من بعض القيادات الغربية ، بدءا من " زلة " لسان الرئيس الأمريكى حول الحرب " الصليبية " وإنهاء بالتصريحات الحمقاء لرئيس الوزراء الإيطالى ، التى حاول خلالها أن يحط من شأن الحضارة الإسلامية العظيمة وقيمها الانسانية .

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدول العربية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، هى مصر وتونس والمغرب والأردن ولبنان وسوريا التى تلقت على التوالى نحو ١٠٧٦ و ٦٥٠ و ٣٢٢ و ٣١٠ و ٢٠٠ و ٨٠ مليون دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة عام ١٩٩٨ ، حسب بيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ .

### **خسائر الاستثمارات الخليجية فى أمريكا وأوروبا :**

أكد تقرير اقتصادى خليجى نشرته جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠١ بأن قيمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى منطقة الخليج تشكل نحو ٦,٤ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٩ حيث أنها لا تشكل سوى نسبة محدودة جدا لا تتجاوز ١,٦ فى المائة من إجمالى استثمارات دول

المجلس فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تقدرها مصادر مصرفية بنحو ٤٠٠ مليار دولار ، فى حين يصل إجمالى الاستثمارات الخليجية فى الخارج إلى أكثر من ٨٠٠ مليار دولار .

وذكر التقرير الصادر عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بأن أحداث ١١ سبتمبر / أيلول الأخيرة لا شك بأنها ستترك أثارا واضحة على الاستثمارات العربية والخليجية فى الخارج ، فضلا عن تداعياتها على أسواق الأسهم الخارجية ومستقبل الاستثمار الأجنبى فى المنطقة .

وأوضح التقرير بأن إجمالى الخسائر التى تعرضت لها الاستثمارات الخليجية العربية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نحو ٤٠ مليار دولار حسب التقديرات الأولية التى شكلت ما نسبته ٥ فى المائة من حجم الاستثمارات العربية فى الخارج البالغة ٨٠٠ مليار دولار ، وذلك لعدد من الأسباب من أبرزها تراجع الأسهم الأمريكية بنسبة ١٥,٤ فى المائة فى المتوسط فى حين سجلت الأسهم الأوروبية تراجعا مقدراه ٧ فى المائة فى المتوسط فضلا عن اغلاق البورصات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية الأزمة ، إضافة إلى أن الخليجيين يحتفظون بأرصدهم واستثماراتهم الخارجية فى أوعية دولارية مثل الودائع المصرفية بالدولار وأذون وسندات الخزانة الأمريكية فى السوق الأمريكية ، ومن ثم فإن انخفاض قيمة الدولار الأمريكى أدى إلى انخفاض قيمة هذه الاستثمارات .

**وليس هناك شك بأن تقليص فرص الاستثمارات فى الدول العربية وحالة الركود والقلق المالى والاقتصادى سيساهم فى إنتشار البطالة فى الدول العربية وتضييق مجالات فرص العمل أمام الداخلين سوق العمل بل وتهديد آلاف العاملين بفقدان وظائفهم المؤقتة وخاصة فى مجالات السياحة والخدمات والطيران .**

### **ثانيا : قطاع النفط والغاز :**

ويأتى قطاع النفط والغاز ضمن أهم القطاعات التى ستتأثر بأحداث ١١ سبتمبر / أيلول وتداعياته على الاقتصاد العالمى ، فهذا القطاع حساس إلى حد كبير لحالة النمو فى الاقتصاد العالمى ، فعندما يكون النمو قويا ينتعش الطلب على النفط ومنتجاته ، وعندما يكون هناك تباطؤ أو ركود فإن الطلب يعانى من الجمود أو حتى التراجع بما يشكل ضغوطا على السعر الذى تراوح قبل أحداث ١١ سبتمبر / أيلول بين ٢٢ و ٢٨ دولارا للبرميل بل وقفزت أسعار النفط فى العقود الآجلة إلى ٣١ دولار للبرميل ونتيجة لاحداث ١١ سبتمبر / أيلول تراجعت الأسعار لأقل من ٢٠ دولارا فى الوقت الراهن ، على ضوء التوقعات بركود الاقتصاد الأمريكى والتباطؤ الشديد للاقتصاد العالمى .

وذلك سوف يؤثر على الطلب العالمى على النفط ويضغط على أسعاره وإذا افترضنا أن منظمة

الأوبك ستكون حرة فى تفعيل آلية ضبط الأسعار فى بداية عام ٢٠٠٢ ، فإن ذلك لن يتيح لها على الأرجح سوى إبقاء السعر عند الحد الأدنى ، ويبلغ إنتاج النفط فى الدول العربية مجتمعة نحو ٢٠ مليون برميل يوميا ، يتم تصدير نحو ١٥,٢ مليون برميل منها يوميا ( حسب التقرير الاحصائى السنوى لمنظمة الأوبك ) ، وقد بلغت عائدات تصدير النفط العربى ومنتجاته نحو ١٥٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ ، حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلاله نحو ٢٧ دولار ، وإذا افترضنا سيادة سعر ٢٠ دولارا للبرميل ( السعر السائد حاليا ) خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠١ ، فإن ذلك يفقد الدول العربية نحو ١٠ مليارات دولار على الأقل ، وإذا استمرت الضغوط المعنوية تقيد حركة منظمة الأوبك فى رفع السعر ، فإن كل دولار ينخفضه سعر برميل البترول يؤدى إلى خسارة الدول العربية مجتمعة لنحو ٥٠٥ مليار دولار من عائدات صادراتها على مدار العام .

### ثالثا : القطاع المالى والمصرفى :

نتيجة أحداث ١١ سبتمبر / أيلول فقد انخفضت قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الحرة حيث انخفض أمام اليورو من ١,١٣ يورو لكل دولار إلى ١,٠٨ يورو بنسبة تراجع قدرها ٤,٤٢٪ ، وانخفض أمام الين من ١٢٠ ين لكل دولار قبل الأحداث ليدور حول مستوى ١١٧ ين حاليا بنسبة انخفاض قدرها ٥,٢٪ وهذا التراجع فى سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سوف يؤثر سلبيا على القدرة الشرائية للعائدات النفطية العربية فى الأسواق الأوروبية واليابانية بالإضافة لكل ذلك ، فإن الاحتياطات الرسمية للدول العربية والتي بلغت نحو ٨٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، ستتعرض لتراجع قيمتها الحقيقية فى الأسواق غير الأمريكية ، خاصة أن التوقعات بدخول الاقتصاد الأمريكى إلى نفق الركود ، سوف تزيد من الضغوط على العملة الأمريكية فى الفترة القادمة وتعطل فرص تحسين أسعارها أمام العملات الحرة الرئيسية سريعا .

### رابعا : السياحة والطيران والنقل البحرى والتأمين :

أما قطاعات السياحة والطيران والنقل البحرى والتأمين فهى القطاعات الأكثر تأثرا وتأثيرا مباشرا على قطاعات واسعة من الشعب العربى فقد خلفت هذه الأحداث حالة من الهلع من ركوب الطائرات ومخاوف من الانتقال من بلد لآخر نتيجة قيود الهجرة والتنقل وفرض إجراءات صارمة على تأشيرات الدخول ناهيك عن مشاعر العداء لنوى البشرة السمراء كل ذلك ساهم فى إصابة النقل الجوى والسياحة بالشلل التام ، كما أن تداعياتها المستمرة حتى الآن تشير القلق ، خاصة وأن الولايات المتحدة نصحت مواطنيها بعدم السفر للخارج وخاصة للبلاد العربية والإسلامية ، وإذا كانت



حركة السياحة والطيران فى العالم قد حققت دخلا بلغ نحو ٦٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ فإن هذا الدخل تأثر بشدة فى الثلث الأخير من عام ٢٠٠١ وبالتالي نقص حاد فى دخل السياحة فى البلدان العربية المستقبلية للسياح وإذا **استثنينا المملكة العربية السعودية** التى تنحصر السياحة التى تتدفق إليها فى **السياحة الدينية** ، والتى لن تتأثر على الأرجح سوى بشكل طفيف ، فإن باقى الدول العربية المستقبلية للسياح سوف تتأثر سلبا من الأحداث الأمريكية وتداعياتها ، وستكون مصر وتونس ولبنان والمغرب والأردن فى مقدمة الدول التى سيتأثر قطاع السياحة فيها سلبيا ، وقد بلغت الإيرادات السياحية المصرية نحو ٤.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، وهى مرشحة للتراجع بنسبة كبيرة قد تؤدى لخسارة مصر لنحو ثلث هذه الإيرادات التى كانت قد شكلت نحو ٧.٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى لمصر ، أما المغرب فإن صادراتها الخدمية البالغة نحو ٦.٢ مليار دولار ، فإنها تنحصر بالأساس فى الإيرادات السياحية ، وهى تشكل قرابة ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى للمغرب ، أما تونس فإن صادراتها من الخدمات بلغت نحو ٧.٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، وهى أيضا إيرادات سياحية بالأساس ، أما الأردن فإن صادراته الخدمية بلغت فى العام نفسه نحو ١٨١٠ ملايين دولار وهى فى معظمها إيرادات سياحية .

وإذا كانت **الدول العربية المستقبلية للسياح ستخسر** جانبا مهما من إيراداتها السياحية وستتأثر شركات الطيران فيها بشكل كبير ، فإن باقى الدول العربية سوف تعانى من الضغوط على شركات الطيران فيها بسبب الآثار الناجمة عن المخاوف من الطيران والتراجع العالمى فى هذا القطاع بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول فى الولايات المتحدة الأمريكية وفضلا عن كل ما سبق ، **فإن الاقتصادات العربية ستتحمل المزيد من نفقات النقل والتأمين على حركة تجارتها الخارجية ، وعلى حركة الأشخاص ، بعد أن تم رفع أسعار النقل والتأمين عالميا لتعويض الخسائر الفادحة التى تعرضت لها شركات التأمين** والتى بلغت ٢٠ مليار دولار على الأقل بسبب الأحداث الأمريكية ، كما أن الصادرات العربية غير النفطية سوف تتعرض لاحتمالات الجمود أو حتى التراجع فى ظل الركود المرجح للاقتصاد الأمريكى الضخم والتباطؤ المتوقع للاقتصاد العالمى والذى يصل لحد الركود فى العديد من بلدان العالم ، وسوف يؤثر كل ذلك سلبيا على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية .

### **الهجمات تكبد شركات طيران عربية نحو مليار دولار :**

قال رئيس اللجنة العربية للطيران المدنى السيد / عبد الجواد داودى إنه من المتوقع أن تمنى ١٦ شركة طيران عربية بخسائر تتراوح بين ٥٠٠ مليون ومليار دولار هذا العام بسبب تراجع حركة

السياحة العالمية فى أعقاب هجمات الثلاثاء الأسود فى أمريكا .

وقال إن شركات الطيران العربية التى تعتمد بشكل كبير على السياحة ستكون الأكثر تضررا من الخسائر فى أعقاب الهجمات على الولايات المتحدة يوم ١١ سبتمبر / أيلول الماضى والعمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان .

وأضاف أن " مصر للطيران والخطوط الجوية المغربية " من أكثر الشركات تضررا فى حين ستكون الخسارة أقل للشركات فى الدول التى لا تعتمد على السياحة بشكل رئيسى " . ولم يذكر المسئول تفاصيل عن توزيع الخسائر أو توقعات اللجنة للعام ٢٠٠٢ .

**وتعد السياحة مصدرا رئيسيا للدخل بالعملات الصعبة فى العديد من الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب وسوريا وتونس .**

وفى محاولة لدعم صناعة السياحة خفضت مصر أسعار تذاكر الطيران للرحلات الداخلية بنسبة ٤٠٪ للأجانب و ١٥٪ للمواطنين اعتبارا من مطلع شهر نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠١ ، وأبقت على رسوم زيارة المناطق الأثرية دون تغيير . وتتوقع مصر تراجع السياحة بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠٪ فى العام المقبل .

من جانبها قالت الخطوط الجوية الملكية المغربية إنها تتوقع أن ترتفع الخسائر فى عام ٢٠٠٢ إلى ما لا يقل عن ٧٥٠ مليون درهم (٦٥ مليون دولار ) فى أعقاب تطبيق إجراءات عاجلة مثل زيادة أسعار التذاكر وتجميد خطط الاستثمار .

وشهد المغرب تباطؤا كبيرا فى إيرادات السياحة فى آخر أربعة أشهر من عام ٢٠٠١ نتيجة تراجع عدد السائحين الأجانب بنسبة ٢٠٪ .

### **تحذير حكومى من تسريحات بقطاع السياحة المصرى :**

حذر وزير السياحة المصرى الدكتور ممدوح البلتاجى أصحاب المرافق السياحية من طرد العمالة مهددا بسحب التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم بعد تهديدهم بطرد عشرين ألفا من موظفيهم بسبب الأزمة الناجمة عن هجمات ١١ سبتمبر / أيلول على الولايات المتحدة .

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عنه قوله إن " الحركة السياحية انحسرت فى أكتوبر / تشرين الأول بين ٤٠ و ٤٥٪ إلا أن الشهرين المقبلين سيشهدان انحسارا أكبر فى الحجوزات بعد إلغائها من جانب العديد من الشركات .

وأضاف البلتاجى أن " خططا وبرامج وضعت لجذب السياح العرب والروس والإسكندنافيين فضلا عن تشجيع السياحة الداخلية والعربية عبر تقديم دعوات تعريفية منتظمة لمثلى الاعلام بهدف الدعاية لمصر والأمان وحالة الاستقرار الداخلى فيها " .

وأكد فى لقاءه مع لجنة السياحة فى مجلس الشورى على أهمية إدارة الأزمة بشكل حكيم من أجل " الحد من التداعيات السلبية الناجمة " عنها فى أقرب وقت ممكن موضحا أن أى " حديث عن علاج سريع يعتبر كلاما غير علمى " .

وتوقع وزير السياحة أن تبدأ الحركة السياحية فى البلاد بالانتعاش بحدود " معقولة " اعتبارا من الربيع المقبل إلا أنه حذر من " الافراط فى التفاؤل " مؤكدا أنها ستكون " البداية وليس استعادة الحركة السياحية بكاملها .

**وكشف الوزير عن أن " نحو ٧٠ صناعة تعمل فى قطاع السياحة ستتأثر بالأزمة الحالية مما سيكون له كبير الأثر على إيرادات الخزنة العامة ممثلة فى الضرائب والرسوم التى بلغت العام الماضى زهاء ٢,٨ مليار جنيه ( ٦٦٨ مليون دولار ) " ويشار إلى أن مصر حققت فى العام الماضى عائدات قياسية بقيمة ٤,٢ مليار دولار .**

### **وفى سوريا :**

أعربت جمعية مكاتب السياحة والسفر فى الجمهورية العربية السورية عن قلقها من تدهور حركة السياحة التى حققت دخلا قوميا فى عام ١٩٩٩ قدره ١,٣ مليار دولار . وطالبت الجمعية الحكومة السورية باتخاذ إجراءات لدعم المؤسسات السياحية لتخفيف حدة الأزمة ومن أبرزها ، تخفيض أجور المبيت فى الفنادق وتشجيع السياحة الداخلية وتكثيف الحملات الاعلامية للتعريف بالسياحة فى سوريا وتخفيض أجور السفر على الطائرات وعلى زيارة المتاحف والمواقع الأثرية .

### **توقف الرحلات السياحية إلى بيروت :**

قال مسئولون فى مجال النقل البحرى فى لبنان أن رفع قيمة التأمين ضد مخاطر الحرب عقب أحداث ١١ سبتمبر / أيلول يزيد الأعباء على شركات الشحن والنقل البحرى وبالتالي على التاجر والمستهلك على حد سواء وصرح مدير ميناء بيروت السيد / عصام بكداش بتوقف جميع السفن السياحية عن زيارة بيروت بعد فرض رسوم مخاطر الحرب من قبل الشركات الأجنبية .

\* كما توقع المدير العام للخطوط الجوية السعودية السيد / خالد بن بكر أن تتضاعف خسائر

شركات الطيران على المستوى الدولي ثلاث مرات إلى ١٠ بلايين دولار بعدما كانت توقعات الخسائر لا تزيد على ٢,٥ بليون دولار قبل ١١ سبتمبر / أيلول الماضى .

وقال السيد بكر تعليقا على نتائج اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد العربى للنقل الجوى التى ترأسها بعيد انتخابه « أن معدل نمو الحركة على المستوى الدولى قبل الأزمة الأخيرة كان ٥ فى المائة سنويا لكنه سيتراجع إلى ٣ فى المائة » وذلك يعود إلى رفع شركات التأمين العالمية لرسومها على الرحلات الجوية إلى آلاف الملايين من الدولارات مما أدى إلى تراجع وانكماش حركة النقل الجوى بصورة لم تحدث سابقا .

وقال " أن الأعضاء فى الاتحاد العربى للنقل الجوى سيطلبون من حكوماتهم اعفاءات جمركية واعفاءات من الرسوم المحلية التى تدفعها شركات الطيران الأعضاء فى الاتحاد إضافة إلى الطلب من الحكومات الشروع فى اعفاءات متبادلة لتسهيل مهام عمل شركات الطيران العربية فى هذه الظروف التى تمر بها « .

وذكر المدير العام لـ « السعودية » أن اللجنة التنفيذية للاتحاد العربى للنقل الجوى اتخذت جملة من القرارات لمواجهة الأحداث الأخيرة منها **إعادة النظر فى شبكة خطوط الناقلات العربية لخفض التكاليف والعمل على موازنة السعة المعروضة مع الطلب الحالى للحد من السعة الزائدة والتشغيل المشترك وتجنب الدخول فى منافسات ضارة بين الأعضاء لجهة الأسعار التى تقدمها كل شركة .**

### **اليابان ترجئ تنفيذ مشروع سياحى على شاطئ البحر الأحمر :**

أرجأت شركات يابانية عملاقة مشروع إنشاء مدينة سياحية يابانية على شاطئ البحر الأحمر وفق طرح كانت الحكومة المصرية قدتمته مطلع السنة الجارية ٢٠٠١ بسبب تأثير الأحداث الدولية على الأوضاع الاقتصادية فى العالم .

ونفى مصدر رسمى أن يكون ذلك خطوة لشطب المشروع العملاق ، مشيرا إلى أن التنفيذ قد يكون فى نهاية السنة المقبلة أو بداية سنة ٢٠٠٣ علما أنه كان محددا له نهاية السنة الجارية ، وكان الجانبان حددا استثمارات المشروع بـ ٢٥٠ مليون دولار .

### **السياحة والآثار :**

كان هذا القطاع من أكثر القطاعات تأثرا بأحداث ١١ سبتمبر / أيلول فالسياحة تقلصت إلى حوالى ٥٠٪ وهذا بدوره أدى إلى تراجع الدخل من رسوم زيارة الأماكن الأثرية بنسبة ٥٠٪ وعلى

سبيل المثال فقد انخفض الدخل اليومي من ٨٠ ألف جنيه في منطقة الأهرام قبل ١١ سبتمبر / أيلول إلى ٤٠ ألف جنيه بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول .

كما أعلن مستثمر سياحي في مصر بأن نسبة الالغاء في المنشآت بلغت ٥٠٪ وهي كارثة على المنشآت السياحية ستقود إلى كساد الموسم السياحي وفرض البطالة على ٦٠٠٠ مرشد سياحي كما تم الغاء أفواج سياحية وتخفيض عدد الرحلات الجوية القادمة إلى مصر وغيرها من الدول التي تعتمد على السياحة .

### خامسا : قطاع التجارة والصناعة :

أصبح قطاع التجارة يعاني من آثار ١١ سبتمبر / أيلول سواء عند التصدير أو الاستيراد أو البيع المباشر وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة رسوم التأمين على الطائرات والسفن وإجراءات الحماية والأمن مما يزيد من قيمة المنتج وارتفاع سعره لدى المستهلك الذي يحجم عن الشراء في مثل هذه الظروف كما تأثرت الصناعة العربية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الولايات المتحدة وكذلك الصناعات التي يعتبر السوق الأمريكي المستورد الرئيسى لها .

وتشير التقارير الاقتصادية بأن الواردات الخليجية والعربية من السوق الأمريكية ، لا تتأثر بحركة سعر الدولار لأنها مقومة أساسا بالدولار ، ويتم تمويلها من الحصيلة الدولارية للصادرات العربية إلا أن التأثير ينصب على الواردات العربية من خارج السوق الأمريكية والبالغة ٨٨ في المائة تقريبا ، ونحو ٨٣ في المائة للدول الخليجية ، فإن أسعارها المقدرة بالدولار سترتفع وهو ما سيؤدى فى النهاية إلى ارتفاع قيمة المدفوعات عن الواردات من الخارج وإن كان البعض يرى فى ذلك مساهمة إيجابية فى الحد من إغراءات الاستيراد وخاصة من السلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى .

وأوضح تقرير اقتصادى خليجى نشرته جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠١ بأنه مع تصاعد الضربات العسكرية ضد الارهاب ، كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تعيد دول مجلس التعاون الخليجى النظر فى ما يتعلق بمسألة صفقات الأسلحة التى تستنزف مواردها المالية ، حيث أن إجمالي المبيعات الأمريكية من الأسلحة والمعدات العسكرية لدول الخليج بلغت ما يقرب من ٤٥ مليار دولار بين عامى ١٩٩١ - ٢٠٠٠ كما تصدرت الإمارات العربية المتحدة لائحة دول العالم التى اشترت الأسلحة الأمريكية ، حيث بلغت قيمة احدى صفقاتها ٦,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٠ كما شكل حجم الانفاق الدفاعى فى دول المجلس الست البالغ ٦٣,٤ مليار دولار خلال عامى ١٩٩٨ - ١٩٩٩ نسبة تزيد على ٤٥ فى المائة من إجمالي الإيرادات النفطية لدول المجلس خلال تلك الفترة

كما شكلت نسبتها أعلى نسبة انفاق دفاعى على مستوى العالم ، هذا فى الوقت الذى تعاني فيه دول المجلس من أزمة مديونية داخلية وخارجية تصل إلى ٦٩,٢ مليار دولار .

وتشير التقديرات فى جمهورية مصر العربية بأن فاتورة خسائر الواردات ارتفعت ٢٪ حيث تستورد مصر ما قيمته ١٨ مليار دولار سنويا وهذا يعنى تحمل مصر خسارة قدرها ٣٦٠ مليون دولار وهذا بالطبع سيؤثر على الصادرات ويتسبب فى مصاعب وعراقيل أمام المنتجات العربية المصدرة للسوق الدولية .

□ □ □

## تأثير أحداث (١١) سبتمبر / أيلول على أوضاع العمل والعمال

يقدر عدد سكان الوطن العربي عام ٢٠٠١ بنحو ٣٠٠ مليون نسمة وتبلغ نسبة القوى العاملة العربية لإجمالي السكان نحو ١٠٨ مليون نسمة بنسبة ٣٦٪ وهو أقل معدل بين المناطق الرئيسية في العالم ويعزى انخفاضها إلى ضالة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع معدل النمو السكاني ، ومع أن حجم القوى العاملة في ازدياد إلا أنه من المتوقع أن تستمر معدلات البطالة في مستوياتها المرتفعة وذلك لعدة أسباب من أبرزها الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر وقصور الاستثمارات الجديدة عن توفير فرص عمل كافية لاستيعاب العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل .

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر / أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية لتلقى بظلالها على الاقتصادات العربية بشكل عام وعلى قضايا العمل والعمال بشكل خاص وهذا يعود إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشريك التجاري الأول لعدد من الدول العربية كما تعتبر مستثمرا رئيسيا في معظم الدول العربية ويضاف إلى هذا الترابط ضخامة حجم الاستثمارات العربية في الأسواق الأمريكية الأمر الذي يعنى أن أى خلل في استقرار الاقتصاد الأمريكي سوف يؤثر بصورة مباشرة في الاقتصادات العربية وبالتالي على القوى العاملة العربية ولعل أبرز هذه الآثار على قضايا العمل والعمال تكمن في الجوانب التالية :

### (١) تقليص فرص العمل وزيادة معدلات البطالة :

لاشك أن الاستثمارات سواء منها الأجنبية أو العربية تساهم في خلق فرص العمل وتقلص معدلات البطالة في الدول العربية ، ونتيجة لأحداث ١١ سبتمبر / أيلول وما رافقها من هبوط أسعار الأسهم الأمريكية وحالة القلق والتوتر التي سادت الأوساط المالية وشركات الاستثمار سيزيد من مخاوف المستثمرين في العالم وبالتالي تقليص فرص الاستثمار القادم من أمريكا وأوروبا إلى الوطن العربي الأمر الذي سيساهم في تقليص فرص العمل أمام الشباب الداخلين سوق العمل وبالتالي زيادة معدلات البطالة .

وتتوقع المصادر فقدان آلاف الوظائف بحلول العام الجديد ، وفي الوطن العربي فقد بدأت الآثار

السلبية لأحداث ١١ سبتمبر / أيلول تظهر بصورة سريعة فى مجال السياحة والنقل وتعريض شركات السياحة فى الدول العربية وخاصة ( مصر - الأردن - المغرب - تونس - لبنان ) إلى خسائر فادحة وتعريض آلاف الموظفين لخطر البطالة وكذلك افلاس العديد من المشروعات السياحية الأمر الذى أدى إلى تدخل الدولة فى دول مثل مصر وتونس وسوريا والمغرب لوقف تدهور المؤسسات السياحية . وكذلك الحال بالنسبة لشركات الطيران .

## (٢) العمال العرب المهاجرون :

لم يتعرض العمال العرب المهاجرون إلى حالة من الكراهية والعداء والعنصرية مثل ما يتعرضون له اليوم نتيجة أحداث ١١ سبتمبر / أيلول بشكل فاق كل تصور وأصبح شعور الكراهية للمهاجرين فى تزايد وصل فى بعض الحالات إلى الاعتداء الجسدى عليهم ومضايقتهم والتهديد بالاستغناء عن خدماتهم وتعريض حياتهم لخطر الاستقرار والاندماج فى المجتمعات التى يعيشون فيها بل وربما تضطربهم الظروف العدائية إلى العودة طواعية إلى بلدانهم الأصلية الأمر يساهم فى ازدياد عدد العاطلين عن العمل .

وتشير التقديرات إلى أن حجم العمالة العربية المهاجرة تقدر بحوالى ٣٠ مليون شخص منهم حوالى ٨ ملايين فى الولايات المتحدة الأمريكية و٤ ملايين فى بريطانيا و ٥ ملايين فى فرنسا و ٣,٢ مليون فى ألمانيا والباقي موزعين بين دول أوروبا الأخرى وكندا وأستراليا وحوالى ٣٠٪ هؤلاء المهاجرين يحملون جنسيات البلدان العاملين فيها والباقي يحملون إقامات عمل دائمة وعدد قليل منهم يعملون بطرق غير مشروع وهى الفئة الأكثر تضررا من الإجراءات والقوانين الأخيرة على الهجرة وتأثيرات الدخول والتحويلات المالية .

ولاشك أن الخسارة فادحة جراء التحويلات المالية للمغتربين العرب إلى بلدانهم الأصلية ومساهماتهم الفاعلة فى انعاش الاقتصادات الوطنية وحركة التجارة والتسوق بين بلدانهم الأصلية وبلدان المهجر .

## (٣) مستقبل الإصلاح الاقتصادى :

لاشك أن أحداث ١١ سبتمبر / أيلول سوف تؤثر على مستقبل الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة فى بعض الدول العربية وذلك بسبب حالة التوتر والقلق التى تسود أوساط المال والبورصات العالمية وعدم الإقدام على شراء أسهم الشركات المعروضة للبيع فى ظل وجود مناخ اقتصادى غير ملائم ولا يشجع على نجاح هذه البرامج . وهذا يعود بالضرر على أوضاع القوى العاملة العربية



ويعرض البعد الاجتماعى الذى تحرص الدول العربية على حمايته للخطر .

#### (٤) تنامى روح الكراهية والحقد والعنصرية :

كان من أبرز تأثيرات أحداث ١١ سبتمبر / أيلول تنامى روح الكراهية والحقد والعنصرية البغيضة ضد العرب والمسلمين وقد امتدت هذه الظاهرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا وكندا وأستراليا واتخذت هذه الحملة أبعادا عنصرية وخاصة من أجهزة الأمن وإنتهاكا صارخا لما يسمى بالقيم الأمريكية والغربية على العموم التى تتعلق بالحرية والعدالة والمساواة وأصبح مجرد الانتماء إلى الأصول العربية والديانة الإسلامية كافيا لإثارة الشبهات الأمنية والاعتقال والتعرض للمضايقات والمعاملة السيئة التى امتدت لتشمل النساء المحجبات والأطفال فى المدارس وكان من أبرز مظاهر العداء ما يلى :

- حملة إعلامية شرسة ضد العرب والاسلام وربطهم بالارهاب .
- الاعتقال العشوائى للمواطنين العرب بتهمة الاشتباه وتركهم فى المعتقلات دون الكشف عن هويتهم أو تحديد مكان اعتقالهم وقد بلغ عدد المعتقلين بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول أكثر من ١٠٠٠ معتقل فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها .
- الاعتداء على الأماكن المقدسة الإسلامية وتوجيه الشتائم للمسلمين وخاصة النساء المحجبات .
- تهديد المسلمين والعرب العاملين فى المؤسسات الأمريكية وخاصة شركات النقل بوقفهم عن العمل أو نقلهم إلى وظائف أخرى تحت حجج وذرائع واهية .
- محاربة السلع والبضائع العربية فى الأسواق الأمريكية والأوروبية .
- فرض قوانين صارمة على المهاجرين واخضاعهم للمساءلة والتهديد واجبارهم على العودة إلى بلدانهم .
- فرض اجراءات صارمة على المعاملات البنكية ومراقبه تحويل الاموال من بلد الى آخر وحتى فى البلد الواحد .
- احالة المشتبه فيهم إلى المحاكم العسكرية وسن قوانين وتشريعات جديدة تحت ذريعة محاربة الارهاب .
- تجميد الأموال المودعة فى البنوك لأشخاص وجمعيات أغلبها عربية وإسلامية .

ومن حقنا أن نتساءل : من يتحمل مسئولية الاعتداءات والتحرشات ضد الاقليات المسلمة والجاليات العربية فى الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا وغيرها من البلدان !؟

أن القانون الدولى يحمل المسئولية للدولة إذ يقع عليها واجب حماية كل المواطنين من مختلف الجنسيات والمذاهب والأعراق والألوان بغض النظر عن درجة التوتر السياسى أو ما يظهر من تصرفات تقوم بها قلة تنتمى إلى هذا الدين أو تلك الطائفة ، فالعقاب طبقا للقانون الدولى يجب ألا يتجاوز الفرد ضد جماعة بعينها وأن المجموعة مهما كان لونها أو دينها يجب أن لا تدفع ثمن تجاوزات فئة أو منظمة أو حفنة من الأفراد .

### **الجامعة العربية تقرر إنشاء وحدة لمتابعة الاعتداءات :**

وقد بلغ عدد الاعتداءات التى تعرض لها مواطنون أكثر من ١٤٥٢ إعتداء فى أقل من شهرين ضد العرب والمسلمين الأمر الذى دفع معالى السيد / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى إنشاء وحدة لمتابعة رصد الاعتداءات على المواطنين العرب والعمل على حماية هؤلاء المواطنين من روح الكراهية والحقد والعنصرية كما بحث هذا الأمر مع الجهات المسئولة عند زيارته للولايات المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة . كما أنشأت دول عربية مثل مصر مجموعة فى وزارة الخارجية لمتابعة هذه الحالات ورصدها والعمل على وقفها بالطرق الدبلوماسية كما بذلت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات جهوداً كبيرة لحماية ابنائها فى تلك البلدان .

### **حوار الحضارات .. تواصل لا صراع**

كما دعا معالى الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد / عمرو موسى إلى عقد مؤتمر للتصدى لظاهرة العداء للعرب والمسلمين تحت شعار " حوار الحضارات تواصل لا صراع " فى مقر جامعة الدول العربية فى نهاية شهر نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠١ وبمشاركة نخبة من المفكرين والسياسيين العرب للمساهمة فى مخاطبة الرأى العام العالمى لتصحيح المفاهيم والادعاءات والمزاعم التى يروج لها دعاة صدام الحضارات من خلال صياغة خطاب حضارى عربى للتصدى للحملة الشعواء ضد الحضارة العربية الإسلامية وضرورة تفعيل حوار الحضارات لا صراعها على قاعدة محاربة الارهاب مع التأكيد على حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال والنضال من أجل تقرير مصيرها وفقا لقواعد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة .

## الخلاصة

بناء على طلب وزارة القوى العاملة والهجرة وجه معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية بتقديم ورقة أمام الدورة (٥٦) لمجلس الإدارة الموقر (نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠١) حول تأثير أحداث ١١ سبتمبر / أيلول على الاقتصادات العربية وقضايا العمل والعمال وقد قرر المجلس تكليف المدير العام بإعداد هذه الدراسة وعرضها على الدورة (٢٩) لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار ٢٠٠٢) وقد استندنا في إعدادها على التقارير الاقتصادية المتنوعة التي تناولت الموضوع وما نشرته الصحف ووسائل الاعلام من بيانات ومعلومات وتصريحات عن جهات مسئولة . ولكننا على يقين بأنه من الصعب من خلال هذه الدراسة استدراك الموضوع بكل أبعاده وتأثيراته وعواقبه من خلال توافر المعلومات والبيانات والاحصائيات الدقيقة .. فالحدث الذي حصل في ١١ سبتمبر وما رافقه من قيام تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة ضد الارهاب والذي بدأ بضرب أفغانستان في ٧/١٠/٢٠٠١ ما زالت مستمرة والمعلومات والبيانات الناجمة عن أحداث ١١ سبتمبر / أيلول تبقى سرا من أسرار كل دولة .. وكذلك التأثيرات المحتملة على كل قطاع من القطاعات الإنتاجية أو الخدمية في الدول التي تأثرت بهذه الأحداث وإن كانت بنسب متفاوتة قدر ارتباط اقتصاد كل دولة بالاقتصاد الأمريكي ، ولكن في النهاية الجميع خاسر والجميع طاولته الآثار السلبية لإحداث ١١ سبتمبر / أيلول والمهم الآن .. عدم البكاء على اللبن المسكوب . ولكن المطلوب هو تحديد الآثار المرتقبة والمحتملة على الاقتصادات العربية وبالتالي على أوضاع العمل والعمال ووضع الحلول الناجمة لمواجهة هذه الأحداث والتقليل من آثارها السلبية قدر المستطاع وذلك من خلال رؤية عربية شمولية تعود بالفائدة على الدول العربية مجتمعة وذلك من خلال الإجراءات التالية :

- ١- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وتشجيع السياحة العربية سواء منها السياحة بين الدول العربية أو السياحة الداخلية في كل قطر عربي مع تقديم التسهيلات اللازمة لذلك .
- ٢- تفعيل اتفاقيات النقل والطيران بين شركات الطيران العربية وتقديم التسهيلات بين حركة الطائرات والمسافرين واعتبار شركات الطيران العربية شركة واحدة في استخدام خطوط الطيران دون قصر ذلك على الشركة الوطنية .
- ٣- العمل على عودة الاستثمارات العربية من الخارج للاستثمار في الدول العربية وإقامة مشاريع إنتاجية بهدف استيعاب العماله العربية والتقليل من تصاعد البطالة في البلاد العربية .

- ٤- التوسع فى حركة التجارة البينية بين الدول العربية والتنفيذ الدقيق لبرنامج إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإزالة كل القيود الجمركية التى تحول دون تطبيق ذلك باعتبار أن الوطن العربى ككل يشكل العمق الاقتصادى الاستراتيجى لكل من أقطاره منفردا .
- ٥- الغاء القوانين وإزالة المعوقات التى تحول دون إنسياب السلع والأموال والقوى العاملة بين أقطار الوطن العربى وصولا لإقامة السوق العربية المشتركة التى تقود إلى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى وضمان حرية انتقال عنصرى المال والعمل دون قيود .
- ٦- فتح أسواق العمل فى الدول المستقبلية للعمالة للأيدى العاملة العربية ومنحها الأولوية عن العمالة الأجنبية مع توفير الحماية الكاملة لها التى تكفلها معايير العمل العربية .
- ٧- تشجيع حركة النقل البرى والبحرى والجوى لنقل المنتجات والبضائع من وإلى البلاد العربية ومنحها التسهيلات الجمركية التى أقرتها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- ٨- الاهتمام بالشباب العربى ورفع مستواهم الثقافى وتوفير فرص العمل اللائق والكرام لهم حماية للأمن القومى العربى .
- ٩- الاهتمام بالقطاع الخاص وتطوير أوضاعه وإصدار التشريعات الكفيلة بحماية الاستثمارات العربية وتشجيعها .



## المراجع

- جريدة الحياة طبعة القاهرة ، عدة أعداد .
- جريدة الأهرام مقالات مختلفة
- السيد / أحمد النجار المشرف على تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية .
- مجلة الأهرام العربى .
- جريدة الأسبوع .
- جريدة الشرق الأوسط .
- تقارير عبر الانترنت من مصادر مختلفة .
- مجلة روز اليوسف .
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد .
- الجزيرة نت .

□ □ □